



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعــة قاصـدي مرباح – ورقـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسير

وفي

إطار البرنامج الوطني للبحث PNR

PNR 1 : Vers une approche pour l'évaluation plus juste de la performance économique, financière et sociale des PME Algériennes

PNR 2 : Accompagnement des PME, afin de bien gouverner les activités d'innovation organisationnelle et leur gestion

المندرجة ضمن مخبر: الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة

يُنظـــــــــــــــــــــــــــــم:



الملتقى الدولي حول:

" استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

ورقلـــــــــــــــــــــة يومي 18 و19 أفريـــــل 2012

عنوان المداخلة:

دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

من اعداد:

د. مغاري عبد الرحمان.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
البريد الإلكتروني: abd_meghari@yahoo.fr

د.بوكساني رشيد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
البريد الإلكتروني: bouksani_rachid@yahoo.fr

ملخص المداخلة

أثبتت تجربة العديد من بلدان العالم أن حاضنات الأعمال التقنية تعتبر إطارا ملائما لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما يوفره من خدمات تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند بدء نشاطها، وذلك في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد مؤسسات كبيرة سواء وطنية أو اجنبية.

بالنسبة للجزائر وإدراكا منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية عملت الحكومة على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات من خلال إيجاد العديد من الهياكل التي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستكمالا لهذا المسار عملت الجزائر ولو بشكل متأخر على إيجاد هيئات تتولى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، تعرف بمشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن تجربة الجزائر في هذا المجال رغم تأخرها ما زالت تواجه جملة من الصعوبات مثل نقص الإطارات القادرة على إطلاق حاضنات الأعمال، وهو ما حتم اللجوء إلى الشراكة مع الأجانب. إضافة إلى هذا يعاني تجسيد حاضنات الأعمال بالجزائر بنقص محلات الاستقبال وميل أغلب المؤسسات المؤطرة في هذه الهيئات إلى العمل في قطاع الخدمات وبالأخص قطاع النقل. هذا الأمر يحتاج تصحيح من خلال التمكين لظهور مؤسسات مبعدة حقيقة.

Résumé

L'expérience de beaucoup de pays du monde a démontré que les incubateurs sont un cadre favorable à l'appui du développement des petites et moyennes entreprises, et ce grâce à l'ensemble des services qu'ils offrent et qui permettent à ces entreprises de surmonter les obstacles qui entravent leur entrée en activité, surtout dans ce monde ou la concurrence a atteint un niveau très élevé.

En Algérie, le souci de développer la petite et moyenne entreprise a été derrière la création d'un certain nombre de structure d'aide à ce type d'entreprise. Allant dans ce sens l'Algérie a œuvrer, même si cela n'est venu que tardivement, à mettre en place de nouvelles institutions d'aides au développent des PME, connues sous le nom de pépinières et centres de facilitations des entreprises.

L'expérience algérienne dans ce domaine est confronté à un certain nombre de problèmes, comme le manque de cadre en mesure de créer des incubateurs, le manque de locaux pour accueillir les PME et la tendance de ces entreprises à investir dans le secteur des services et spécialement dans le secteur du transport. Cette situation doit être revue par l'encouragement de la création d'entreprisesnovatrices.

مقدمة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تؤهلها لأداء أدوار إيجابية في تنمية اقتصاديات بلدان العالم. إلا أن افتقار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رؤية واضحة عند تأسيسها، وصعوبة حصول البعض منها على بعض مستلزمات الإنتاج، وتنامي حدة المنافسة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، يجعل الكثير من هذه المؤسسات غير قادر على الاستمرار في ممارسة نشاطها.

لمواجهة هذا الوضع ولضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من مواجهة الصعوبات المصاحبة للتأسيس والانطلاق، ظهرت اتجاهات فكرية تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لدعم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكنتيجة لهذا التوجه ظهرت هيئات عمومية عرفت بحاضنات الأعمال تولت تأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها.

ولقد سمح نجاح حاضنات الأعمال في أداء مهمتها هذه إلى تزايد أهميتها ومن تم تزايد أعدادها بشكل معتبر على المستوى العالمي.هذا الوضع دفع بالسلطات الجزائرية، ولو بشكل متأخر نوعا ما، إلى الأخذ بهذا الشكل من أشكال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سعت وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إيجاد الإطار القانوني، التشريعي والتنظيمي، الذي يؤطر عمل مثل هذه الحاضنات.

سنعمل خلال هذا الورقة البحثية على التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ودعما للسؤال المحوري المشار إليه أعلاه سنعملهنا على الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم حاضنات الأعمال التقنية؟
- ما هو الدور الذي تضطلع به حاضنات الأعمال التقنية؟
- ما هي شروط نجاح حاضنات الأعمال التقنية في أداء دورها؟
- ما هو واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر؟
- ما هي الشروط الواجب توفرها لنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المختلفة المرافقة لها اعتمنا على وصف وتحليل مكونات الظاهرة المدروسة من خلال تتبع ظهورها وتقييم نتائجها. ولقد تناولنا هذا الموضوع من خلال محورين اثنين. خصصنا المحور الأول للتعريف بحاضنات الأعمال من خلال التطرق لمهامها وشروط نجاها. أما المحور الثاني فقد تناولنا من خلاله تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التقنية، وفيه تعرضنا للإطار القانوني المنظم لهذا النوع من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعرضنا في نقطة ثانية من هذا المحور لمشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهما الشكلان المعتمدان لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. كما حاولنا في نقطة أخرى معرفة أسباب تأخر إنشاء حاضنات الأعمال بالجزائر وخلصنا في الأخير إلى اقتراح جملة من الحلول التي نراها كفيلة بنجاح حاضنات الأعمال التقنية في أداء مهمتها.

المحور الأول: التعريف بحاضنات الأعمال التقنية وبدورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نسعى خلال هذا المحور الأول من هذه الورقة البحثية بالتعريف بحاضنات الأعمال التقنية. وقبل التطرق إلى هذا المسألة ارتأينا التعريف بالجو الفكري الذي ساهم في تزايد الاهتمام بحاضنات الأعمال التقنية.

أولا: الأساس الفكري الداعي لتدخل الدولة لدعم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحاجة إلى دعم وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهمية أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، استدعت توفير إطار مؤسساتي يوافق هذا التوجه، ولهذا ظهرت الحاضنات ومشاتل المؤسسات الممولة عن طريق أموال عمومية.

وقد استدعى هذا الوضع تدخل الدولة لدعم نشاط هذه الهيئات التي يتميز أغلبها بطابعها غير الربحي، وهذا في ظل سيادة الفكر النيوكلاسيكيالمعارض إلى حد كبير لتدخل الدولة في النشط الاقتصادي[1]

ولقد وجدت المطالبة بتدخل الدولة لإنشاء حاضنات الأعمال التقنية، كهيئات داعمة للمؤسسات الخاصة، في التحليلات البديلة (Les analyses alternatives)، والتي يمثلها بشكل كبير المفكر بول كروغمان (Paul krugman)، فكرا يدعو لتدخل الدولة لحماية الصناعات الوليدة ودعم المنتجين المحلين من أجل تمكينهم من مواجهة المنافسة الخارجية إلى أن يصبحوا قادرين على المجابهة.كما ساهمت نظرية النمو المتداخل التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين على يد مفكرين من أمثال رومر (P. Romer)، وهي النظرية التي ترى بأن انخفاض معدل النمو ليس أمرا حتميا كما ترى النظرية النيوكلاسيكية حتى وإن ارتفع معدل الاستثمار، في دعم الآراء الداعية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.فحسب نظرية النمو المتداخل يمكن تفادي انخفاض معدل النمو من خلال تدخل الدولة ودعمها لتراكم الاستثمار، البحث والتطوير، تكوين رأس المال البشري، الاهتمام بالإبداع، التنسيق بين الخواص، الاستفادة من اقتصاديات الحجم. في نفس الإطار ترى النظرية التطورية (Théorie évolutionniste)، وهي النظرية التي ظهرت خلال ثمانينيات القرن العشرين، بأن الدولة تمارس دورا محفزا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تنشيط الإبداع وإرساء مناخ المقاولتية. فأصحاب هذا التوجه الفكري يرون أن الإبداع وتطور المؤسسات يتحدد بالإطار المؤسساتي الذي يعملون فيه. ومن تم يتعين على الدولة، كضابط للنشاط الاقتصادي، توفير المؤسسات ووضع التحفيزات التي تسمح بتحقيق النمو، مثل التحفيزات الضريبية أو تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الخاصة من أجل تمكينها من تخطي العقبات التي تواجهها، وهو ما لا يمكن لقوى السوق أن تقوم به.

إن الدعوة لتدخل الدولة لخلق مناخ ملائم لعمل المؤسسة ولتشجيع الإبداع تجد في الواقع الذي تعيشه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبررا آخرا يعزز موقفها. فالإحصائيات تبين أن عددا كبيرا من المؤسسات الناشئة لا تستمر في ممارسة نشاطها خلال السنوات الأولى من ظهورهابسبب الصعوبات المالية التي تعترضها ونقص الاستشارة والمتابعة في مجال عملها، الأمر الذي يستدعي إيجاد هيئات حكومية أو مدعمة من قبل الدولة لمساعدة المؤسسات الناشئة على مواجهة المشاكل التي تعترضها في مرحلة الانطلاق، وتجسد ذلك من خلال ظهور وتطور ما يعرف بحاضنات الأعمال التقنية ومشاتل المؤسسات.

ثانيا: التعريف بحاضنات الأعمالالتقنية

التعريف بحاضنات الأعمال التقنية (حاضنات المؤسسات)، وهي هيئاتتستمد تسميتها من الحاضنات الطبية التي تستقبل المواليد غير مكتملي النمو وتوفر لهم الجو الملائم للنمو إلى غاية تجاوز مرحلة الخطر، يقتضي منا في البداية إعطاء تعريف جامع لهذه الهيئات، لننتقل بعده لإلقاء نظرة تاريخية على ظهورها عبر العالم، لنخلص في الأخير عرض أنواع الحاضنات التقنية.

أ ـــ تعريف حاضنات الأعمال التقنية

حاضنات الأعمال التقنية هي هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية، خاصة، أو حتى مختلطة.وهيعادة ما تتواجد بالجامعات ومخابر بحث أو قريبة منها قصد الاستفادة من خدماتها. وغالبا ما تتمتع هذه الهيئات ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات.وتتوفر حاضنات الأعمال على إدارة متخصصة قد تأخذ شكل جمعيات تعاونية تدار أساسا من طرف متطوعين، أو تأخذ شكل مؤسسات محترفة ومتطورة. وقد تأخذ هذه الهيئاتشكل حاضنات افتراضية لا تتوفر على تواجد مكاني.وتعمل هذه الهيئات على مساعدة حاملي المشاريع الهادفة إلى إنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج، الخدمات، البحث والتطوير... من خلال تسخير إمكانياتها المادية، البشرية وحتى المالية لدعمها وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تعترضها عند إنشائها، وهذا خلال مدة احتضانها التي لا تتجاوز الثلاث سنوات.[2]

إن التطرق لموضوع حاضنات الأعمال يقودنا إلى الكلام عن مشاتل المؤسسات، التي تمثل إطارا مكملا لدعم المؤسسات الناشئة. هذا الشكل من الهيئات وجد في العديد من بلدان العالم، وبالأخص في فرنسا، حيث تدعم المؤسسات الناشئة من خلال هيئتين هما الحاضنات والمشاتل. فعندما تتبلور فكرة إنشاء المؤسسة يتقدم أصحابها للمشتلة[3] من أجل ضمان تأطيرها وتوفير كافة العناصر (دعم إداري، فني، تكنولوجي، مالي، تسويقي...)، التي تسمح بتجسيدها على أرض الواقع فيما بعد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التأطير يتم دون إيواء للمؤسسة الناشئة، أي دون منحها موقعا يعبر عن وجودها الفيزيائي.فبمجرد انتهاء مبدعي المؤسسة من تهيئة كل شروط تأسيس مؤسستهم وتجسيدها على أرض الواقع، ينطلقون في المرحلة الثانية من حياة مؤسستهم، والتي تتمثل في البحث عن موقع للإيواء توفره مشاتل المؤسسات. وتتولى هذه الأخيرة،زيادة على إيواء المؤسسات الناشئة، توفير مختلف الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال.[4]

ب ـــ نظرة تاريخية على حاضنات الأعمالالتقنية

لقد دعت الحاجة لمواجهة الفشل الذي يصيب المؤسسات الناشئة، خاصة المبدعة منها، عند بداية عملها إلى إنشاء هيئات تتولى احتضان تلك المؤسسات من خلال تزويدها بالخدمات الضرورية لسيرها وتقديم المشورة الفنية زيادة على مساعدتها على تسويق منتجاتها وذلك قصد تمكينها من مواجهة المخاطر التي تحيط بها إلى غاية اكتسابها القدرة على الإقلاع.

ويعود أصل حاضنات الأعمال على المستوى العالمي إلى سنة 1959، حيث أقدمت إحدى الشركات الأمريكية على توقيف نشاطها بالمركز الصناعي لبتافيا (The Batavia industrial center) وتحويل مقر عملها إلى مركز أعمال تؤجر وحداته لاحتضان المؤسسات الناشئة مع تقديم الاستشارات المختلفة لها.[5] ولقد ساهم هذا المركز وما زال يساهم في تخريج عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما شجع على ظهور حوالي 20 حاضنات أعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1984 تولت هيئة المشروعات الصغيرة (The US. Small Business Administration) تطبيق برنامج لتنمية وإنشاء حاضنات الأعمال. كما ساهم ظهور الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National BusinessIncubation Association) في سنة 1985، وهي جمعية خاصة تولت تنظيم وتطوير نشاط حاضنات الأعمال، في تزايد عدد الأعضاء المنتسبين إليها من مختلف بلدان العالم، حيث بلغ في السنة الأولى من إنشائها 1450 عضوا.[6]

لقد سمحت الجهود المبذولة من طرف الهيئتين السابقتي الذكر بتزايد عدد حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلوغه حوالي 550 حاضنة أعمال خلال سنة 1997.[7]

سمحنجاح حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية بانتقال تجربتها إلى الخارج، حيث شهدت المملكة المتحدةخلال سبعينيات القرن العشرين ظهور حدائق العلوم والتكنولوجيا، التي كانت على صلة بالجامعات. كما انتشرت هذه التجربة في أوروبا بفعل عمل الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للبلدان العربية فقد تأخر تبني مثل هذه الهيئات إلى سنة 1998، حيث أقامت مصر أول حاضنة أعمال تابعة لوزارة الصناعة،[8] ثم توالى بعد ذلك ظهور هذه الهيئات في العديد من هذه البلدان.

ج ـــ أنواع حاضنات الأعمال

يمكن التمييز بينأنواع عدة لحاضنات الأعمال وفقا للتصنيفات المعتمدة والتي تتلخص في ما يلي:[9]

1ـــ حاضنات الأعمال تبعا لنطاق عملها: في هذا الإطار نميز ما بين الحاضنات الإقليمية والحاضنات الدولية.

ـــ الحاضنات الإقليمية: تعمل هذه الحاضنات في نطاق جغرافي محدد.

ـــ الحاضنات الدولية: تساهم بعض حاضنات الأعمال في استقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها، وذلك من خلال تسهيل دخولها إلى هذه البلدان وتأهيلها للعمل في أسواقها. من ناحية أخرى توجد حاضنات أعمال الدولية تعمل في مجال نقل التكنولوجيا. كما يوجد صنف من حاضنات الأعمال يتولى تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال دعم المؤسسات المصدرة وتأهيلها لاكتساب قدرة على العمل في الأسواق الخارجية.[10]

2 ـــ حاضنات الأعمال تبعا لشكل تواجدها: نميز في هذا الإطار بين أشكال الحاضنات التالية:

ـــ حاضنات الأعمال ذات التواجد الفيزيائي الفعلي: وهي حاضنات تتميز بامتلاك مقرا محددا بمكان معين.

ـــ الحاضنات الافتراضية: هذه الحاضنات لا تمتلك أماكن لإيواء المؤسسات الناشئة، إنما تستطيع تقديم العديد من الخدمات للمؤسسات الناشئة. يمكن إيجاد هذا النوع من الحاضنات في الغرف التجارية والصناعية. كما يمكن أن ندرج ضمن هذا الصنف من الحاضنات، الحاضنات التي تعمل في مجال الانترنت بتقديمها خدمات للشركات العاملة في مجال الأنترنت.

3 ــحاضنات الأعمال تبعا لمجال نشاطها: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين أنواع الحاضنات التالية:[11]

ــ حاضنات الأعمال العامة: هذه الحاضنات تتولى احتضان مختلف المشاريع الناشئة المتواجدة في منطقة محددة، خاصة المشاريع التي تعمل في مجال التجديد والابتكار.

ــ حاضنات الأعمال المتخصصة: وهي هيئات تتولى احتضان مؤسسات تعمل في قطاع محدد.

ــ حاضنات الأعمال التقنية والحاضنات البحثية: هي حاضنات تختص في احتضان المؤسسات التي تعمل في مجال البحث وتطوير ونشر التكنولوجيا، وهي غالبا ما توجد داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير ومدن العلوم وحدائق العلوم والتكنولوجيا، أو أنها ترتبط بها للاستفادة من خدماتها. كما يمكن أن تتواجد ضمن المؤسسات والشركات التي تحتضن المؤسسات الصغيرة المبدعة.[12]

وتتميز مدن العلوم والتكنولوجيا بتربعها على مساحات واسعة تشمل عدة مدن، وتختص في رعاية المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا الجديدة من خلال ربطها بالشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير. أما حدائق العلوم والتكنولوجيا فإنها تقوم بنفس الوظيفة التي تقوم بها مدن العلوم والتكنولوجيا لكنها تتواجد على نطاق جغرافي أضيق.[13]

4 ــ حاضنات الأعمال تبعا لموقعها من الربح

ــ حاضنات أعمال لا تهدف لتحقيق الربح: هي حاضنات تختص بالبحث العمومي الذي يخدم المجتمع ككل.

ــ الحاضنات التي تهدف لتحقيق الربح: وهي هيئات تابعة للقطاع الخاص أو أنها تابعة لهيئة عمومية، مثل الجامعات، لكنها تقدم خدماتها بغرض الحصول على ربح.[14] ولقد استفادت هذه الحاضنات من التقدم الحاصل في مجال الإعلام والاتصال، بحيث أن بعضها يعمل في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وهو لا يمتلك جدران أو حدود.[15]

5 ــ الحاضنات تبعا لطبيعة ملكيتها

يمكن التمييز بين الحاضنات التي تكون مملوكة من طرف الدولة وتلك المملوكة من طرف القطاع الخاص.

ــ حاضنات الأعمال العمومية: هي حاضنات تابعة للدولة، غالبا ما توجد قرب الجامعات ومراكز البحوث.

ــ حاضنات الأعمال الخاصة: هي حاضنات تهدف إلى تحقيق الربح، وهي غالبا ما تتواجد في المدارس الكبرى للتجارة أو مدارس المهندسين... لكن مساهمتها في إنشاء المؤسسات محدودة.فهي في فرنسا مثلا لم تتعد نسبة المؤسسات المنشأة في هذا الإطار 4 %.[16]

ــ الحاضنات التابعة للقطاع الخاص: تهدف هذه الحاضنات إلى تحقيق الربح من خلال المساهمة بنسبة في رأسمال المؤسسة المصاحبة. وبالنظر إلى كون مواردها المتأتية من هذا المصدر قد لا تكون كافية، فهي تلجأ أحيان للعمل في مجال المقاولتية.[17]

6 ــ حاضنات أعمال موجهة لشريحة من أفراد المجتمع

هناك حاضنات تتولى استقبال المشاريع الرائد لفئة محددة من أفراد المجتمع. ففي الصين مثلا توجد حاضنات خاصة بالطلبة الذين يدرسون بالخارج، وهذا لتشجيعهم على العودة إلى الوطن. أما في فرنسا فيوجد نوع من الحاضنات معروف باسم (La féderationpionnière) تساعد الإناث اللائي لهن مشاريع إنشاء مؤسسات مبدعة في مجال الخدمات.[18]

ثالثا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة

تعتبر حاضنات الأعمال إطارا يساعد المبدعين الذين ليس لهم خبرة في مجال الاستثمار، خاصة من خريجي الجامعات، وذلك بتمكينهم من الانتقال من المجال العلمي والمخبري إلى المجال العملي، بمساعدتهم في الحصول على التمويل، التسجيل الضريبي، البدء في الإنتاج، الدخول إلى الأسواق، الأمر الذي يمكنهم من التحول إلى رجال الأعمال.

أ ــ المؤسسات التي تتعامل معها حاضنات الأعمال

تهتم حاضنات الأعمال فقط باحتضان المؤسسات الرائدة المبدعة التي تثبت قدرتها على النمو والاستمرار في العمل في مجالات التسويق، الخدمات، التنظيم...[19] فهي على خلاف المؤسسات التقليدية تتوفر على ميزات كثيرة تظهر من خلال سعيها لإنتاج منتجاتلها القدرة على تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل وعدم الاكتفاء فقط بتحسين أدائها في إطار إنتاج منتوج معين، وذلك من خلال السعي لإنتاج منتجات تتميز بارتفاع مدة حياتها. كما تتميز المؤسسات الرائدة بتعاملها مع العديد من الزبائن، وذلك من خلال المناقصات وأوامر التوريد. زيادة على هذا تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على خلق قيمة مضافة عالية تسمح لها بتحقيق معدل ربح صافي عال وتحقيق معدل نمو مرتفع.

ب ـــالخدمات التي تقدمهاحاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة

تتولى حاضنات الأعمال، خلال احتضانها المؤقت للمؤسسات الناشئة، تقديم جملة من الخدمات تتمثل في: [20]

ــ مرافقة المؤسسات الناشئة خلال مرحلة ابتدائية قبل احتضانهاــ

ــ تمكين المؤسسات بعد احتضانها من الحصول على محل بإيجار معقول خلال فترة محدودة؛ وكذا توفير الوسائل اللوجيستية مثل قاعات الاجتماع، وثائق...

ــ تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على محيطها والاندماج فيه، ومساعدتها في الحصول على التمويل بفضل العلاقات التي تربطها بأصحاب رؤوس الأموال.

ــ التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام والحضور في المعارض المختلفة، وكذا تمكينها من الاستفادة من شبكات الاتصال التي تجمع المؤسسات المحتضنة، زيادة على مساعدتها على تنظيم تظاهرات في محل عملها.

ــ تمكين المؤسسات من الحصول على معرفة، من خلال مرافقتها في إعداد خطة أعمالها، وكذا إيداع براءات الاختراع وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية. كما تعتبر الحاضنات إطارا ملائما يساعد المؤسسات الناشئة على نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا لا تتطلب استثمارات كبيرة.

ــ مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق، معتمدة في ذلك على الشركات الكبيرة التي ترتبط بها.[21]

ـــ التقييم المستمر لوضع المؤسسات المحتضنة لمعرفة مشاكلها والحلول الممكن تقديمها، والاستفادة من هذه الخبرة في دعم مؤسسات ناشئة أخرى.

رابعا: الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها حاضنات الأعمال التقنية

ترمي حاضنات الأعمال التقنية إلى تحقيق أهداف مباشرة، مرتبطة بالمؤسسات الناشئة، وأهداف أخرى غير مباشرة، تنتج عن النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

أ ـــ الأهداف المباشرة التي تحققها حاضنات الأعمال التقنية

ترمي حاضنات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى المتمثلة في:

ـــ دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة عند انطلاقها من خلال تقليل المخاطر التي تواجهها (فنية، مالية، إدارية، قانونية...) والتكاليف المرتبطة بها، وفي الوقت ذاتهخلق ثقافة المقاول لدى المستثمرين.

ـــ تمكين المؤسسات الناشئة من دخول مجال العمل في أقصر وقت ممكن.

ـــ دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة على إبداع منتجات جديدة.

ـــ توجيه المستثمرين نحو المشاريع ذات التكنولوجيا العالية.

ـــ اختيار أماكن إقامة المؤسسات الصغيرة الناشئة بما يلائم الفضاء الذي تتواجد فيه.

ـــ تشجيع المؤسسات الصغيرة الناشئة على التعاون فيما بينها لتجاوز المشاكل التي تعترضها.

ـــ دعم التعاون بين قطاع الأعمال ومراكز البحوث والجامعات، وهو ما يسمح بنقل المعارف من الجامعات ومراكز البحوث وتطبيقها في المجال الاقتصادي. [22]

وبتحقيقها لهذه الأهداف تكون حاضنات الأعمال التقنية قد تمكنت من تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في إنجاح أكبر عدد من المؤسسات الناشئة التي تخدم المجتمع، وهو ما يسمح لها بتحقيق إيرادات تمكنها من الاستمرار في أداء نشاطها.

+++++++++++++++++++++

ب ـــ الأهداف غير المباشرة المترتبة عن احتضان المؤسسات الصغيرة الناشئة

في سعيها لتحقيق الأهداف السابقة الذكر تقوم حاضنات الأعمال بتحقيق جملة من الأهداف الأخرى تتمثل في:

ـــ زيادة عدد المؤسسات الناجحة، خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يؤدي إلى توسع النسيج الصناعي وتفعيل النشاط الاقتصادي.

ـــ توفير فرص عمل عديدة، بشكل يسمح برفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة. كما تعتبر هذه الهيئات إطارا يسمح بتنمية الموارد البشرية وتدريب أصحاب المؤسسات الناشئة على تنمية قدراتهم الإدارية.[23] كما تعتبر إطارا ملائما لإعادة تأهيل بعض شرائح المجتمع في مجالات محددة من النشاط الاقتصادي. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التعاون الذي قام بين منظمة اليونيدو والحكومة الباكستانية من أجل إنشاء حاضنة تعمل على استيعاب الضباط العسكريين المتقاعدين وتأهيلهم لإدارة مشاريع خاصة بهم.[24]

رابعا: طريقة عمل حاضنات الأعمال التقنية

تتولى حاضنات الأعمال استقبال ملفات الانتساب المعروضة عليها وتدرسها على ضوء بعض المعايير التي تحددها لجنة الخبراء. وتسمح عملية الاحتضان للمشاريع المقبولة من الاستفادة من جملة من الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال.

أ ــ شروط الانتساب إلى الحاضنات

تمر عملية احتضان المؤسسة الناشئة بالمراحل التالية: [25]

ــ مرحلة المقابلة الأولى: خلال هذه المرحلة يتعين على أصحاب المشروع إعداد دراسة للتعريف بالجدوى الاقتصادية، الفنية والتسويقية للمشروع. ثم بعد ذلك يلتقي مديرو الحاضنة بأصحاب المشروع الناشئ، وهذا قصد التعرف على جديتهم ومدى استيفائهم لمعايير الاحتضان، بالإضافة إلى مناقشة مختلف بنود دراسة الجدوى.

بالنظر إلى كون حاضنات الأعمال التقنية تهتم أكثر بالأفكار التكنولوجية الجديدة التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى النجاح في أسرع وقت ممكن، فإنها تضع شروطا لاختيار المؤسسات التي تحتضنها. هذه الشروط تتمثل في النقاط التالية:

ــ امتلاك صاحب المشروع لتصور واضح لمشروعه يتمثل في قيام المشروع على فكرة قابلة للتطبيق بشكل يسمح لها بالحصول على براءة اختراع، إضافة إلى امتلاك مسيري المؤسسة لخطة عمل واضحة؛

ــ تمتع المشروع بقدرة على النمو بمعدل سريع يسمح له بإنهاء فترة الاحتضان في أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، ثم أن يكون قادرا على الاستمرار بعد تخرجه من الحاضنة.[26]

ــ أن يكون المشروع في خدمة المجتمع من خلال ما يقدمه له من منافع.

ــ قابلية المشروع للحصول على التمويل الضروري.

ــ قدرةصاحب المشروع على البدء في تنفيذ مشروعه في أسرع وقت ممكن لربح الوقت؛

ــ امتلاك القدرة على استعمال وسائل الإنتاج المتطورة التي تسمح بإنتاج منتجات جديدة متميزة وعلى درجة عالية من الجودة يسمح بإعطاء مكانة للمشروع ضمن المؤسسات القائمة.

ــ امتلاك القدرة على التكامل مع المؤسسات المتواجدة في الميدان من أجل توسيع النسيج الصناعي بكل ما يترتب عن ذلك من آثار متعددة.

ــ تمتع المشروع بإمكانيات تكوين مهارات إدارية وفنية جديدة تضاف لما هو متاح.

ــ مرحلة إعداد خطة المشروع: في حالة قبول المشروع يتولى مسؤوله وضع خطة المشروع المزمع تنفيذه في إطار الحاضنة.

ــ مرحلة انضمام المؤسسة الناشئة للحاضنة والبدء في تنفيذ المشروع: عند الانتهاء من تأسيس المشروع يتم إبرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجب ذلك يستفيد المشروع من مكان لممارسة نشاطه. هذا المكان يتحدد تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه، وهو يتوفر على مستلزمات ممارسة النشاط، مثل المكاتب والمخابر، التجهيزات، خدمات المعلوماتية والاتصال، هذا بالإضافة إلى توفير خدمات الدعم الخاصة بالتنظيف والصيانة والأمن، إلى جانب وسائل وأماكن التخزين والشحن... كل ذلك مقابل مساهمة مالية معقولة من طرف المؤسسة الناشئة. [27]

ــ مرحلة العمل والتطور: تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في حياة المشروع الجديد، إذ يباشر المشروع عمله بمساعدة الحاضنة. وتتلقى المؤسسة الناشئة خلال ذلك دعما من طرف الحاضنة يأخذ شكل خدمات متنوعة من نوع:

ـــ تقديم الخدمات الفنية والمعلومات مع توفير إمكانية الاستعانة بالخبراء سواء من المنتسبين إلى مكاتب دراسات أو المنتسبين للجامعات.

. مساعدة المؤسسات الناشئة في الحصول على التمويل اللازم، مع إمكانية مساهمة الحاضنة في رأسمال المؤسسات الناشئة، إضافة إلى دعمها لاستقطاب المستثمرين اعتمادا على ندوات تنظم لهذا الغرض.

ـــ توفير الخدمات القانونية التي تخص تأسيس المؤسسات وحماية ملكيتها الفكرية وبراءات الاختراع. هذا النوع من الخدمات يتم الحصول عليه بأسعار منخفضة نسبيا لكون المؤسسات المحتضنة تحصل على هذه الخدمات بشكل جماعي ومستمر لفترة زمنية طويلة نسبيا فإن تكلفة مثل هذه الخدمة تكون منخفضة نسبيا بحيث لا تثقل كاهل المؤسسة الناشئة.

ـــ استعمال المؤسسات الناشئة لشبكة التواصل التي تتوفر عليها الحاضنات على المستوى الوطني والدولي، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة مما تقدمه من خدمات وندوات وملتقيات تسمح لها بالاطلاع على المستجدات في عالم المؤسسات. كما يمكن للمؤسسات المتخرجة من الحاضنات الاستمرار في تلقي مساعدة من قبل الحاضنات بمقابل معقول، هذا إضافة إلى إمكانية الاستفادة من خبرة المؤسسات المتخرجة من الحاضنات.

ـــ استفادة المؤسسات المحتضنة من الخدمات الإدارية، التدريبية، التسويقية والاستشارية التي تقدمها الحاضنات قبل مرحلة الاحتضان وخلالها.

ـــ مرحلة التخرج من الحاضنة: بعد مدة من العمل تحت إشراف الحاضنة تكون المؤسسة قد أتمت مرحلة الاحتضان وامتلكت القدرة على ممارسة نشاطها خارج الحاضنة.

خامسا: تطور حاضنات الأعمال التقنية خلال الزمن والعوامل المساعدة على ذلك ومعايير الحكم على الحاضنات الناجحة

أ ـــ المراحل التي تمر بها حاضنات الأعمال خلال حياتها

تمر حاضنة الأعمال خلال حياتها بثلاث مراحل هي:[28]

ـــ مرحلة التأسيس والبناء: خلال هذ المرحلة تتولى الحاضنة تحديد نطاق عملها والقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية. كما تقوم بتحديد الطاقم المؤسس وأعضاء الحاضنة وعدد موظفيها وكذا رأسمالها.

ـــ مرحلة التطور: وهي مرحلة البدء في استقبال المؤسسات الناشئة. ويتوقف نجاح الحاضنة واستمرارها في أداء دورها على طبيعة الخدمات التي تقدمها لزبائنها وعلى قدرتها في الحصول على الموارد المالية التي تسمح لها بالاضطلاع بمهمتها. وخلال هذه المرحلة تقوم الحاضنات بتقييم نشاطها من أجل تحسين أدائها والاستمرار في ممارسة النشاط الذي وجدت من أجله.

ـــ مرحلة نضج الحاضنة: خلال هذه المرحلة تكون الحاضنة قد اكتسبت تجربة وزبائن وسمعة تسمح لها بالحصول على الموارد المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها وتقديم خدمات متنوعة للمؤسسات المحتضنة (تمويل، إدارة، استشارات...).

ب ـــ عوامل نجاح حاضنات الأعمال التقنية

يتوقف نجاح حاضنة الأعمال التقنية في أداء مهمتها على جملة من العوامل نلخصها في النقاط التالية:[29]

ـــ توفر الحاضنة على الهياكل القاعدية والأدوات والمعدات الملائمة التي تمكنها من احتضان المؤسسات الناشئة.

ـــ امتلاك الحاضنة لطاقم إداري كفء وفعال يسمح بإدارة الحاضنة بشكل جيد، وهذا بدء باختيار المشاريع المحتضنة إلى غاية تخريجها بنجاح.[30]

ـــ امتلاك الحاضنة لخطة عمل واضحة وواقعية يمكن تنفيذها، مع تحديد الحاضنة لهدفها بشكل واضح. فقد يكون هذا الهدف هو استقبال المؤسسات الناشئة ومن تم خدمة المجتمع. كما قد يكون هدفها تحقيق الربح من وراء ممارسة نشاطها هذا. وأخذا بعين الاعتبار الهدف المنشود يتعين على الحاضنة تحديد نوع الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة المحتضنة، مع امتلاك القدرة على توفير تلك الخدمات.

ـــ اعتماد معايير موضوعية في اختيار المؤسسات الناشئة. وأهم هذه المعايير تلك التي تخص قدرة المشروع على النجاح وخدمته للأهداف المسطرة من قبل الحاضنة.

ـــ ارتباط الحاضنة بمحيطها وتلقيها الدعم منه، مثل ارتباط الحاضنات فيما بينها وتبادل الخبرات. إضافة إلى تموقع الحاضنة قرب الجامعات ومراكز البحث وكذا المناطق الصناعية للاستفادة من خدماتها.[31]

ـــ إيجاد مناخ عمل داخل الحاضنة يسمح بتعاون المؤسسات الناشئة المحتضنة فيما بينها وبين الحاضنة،[32] وهو ما يضمن نجاح الحاضنة في الاضطلاع بالدور الذي وجدت من أجله.

ـــ ضرورة التنسيق مع الجهات المختلفة التي يمكن أن تدعمها ماليا، فنيا، مهنيا وتسويقيا...[33]

ـــ تمكن الحاضنة من الحصول على الدعم الملائم وفي الوقت المناسب، وهو ما يسمح لها بممارسة نشاطها. ويعتبر الدعم المالي من أهم ما تحتاج إليه الحاضنات، وهذا على اعتبار أن محدودية مساهمة المؤسسات المحتضنة في عملية التمويل لا يسمح للحاضنات بالاضطلاع بهذا الدور على أحسن وجه، ومن تم تجد نفسها في حاجة للمساعدات التي تأتي من مصادر داخلية (الدولة، هيئات حكومية، القطاع الخاص) وأخرى خارجية (منظمات دولية...).[34]

ـــ استعمال مواردها المالية بشكل عقلاني من خلال تمويل المؤسسات الرائدة المؤهلة حقيقة للنجاح.[35]

ـــ العمل على إجراء تقييم دوري لنشاطها من أجل تطوير النشاط.

ج ـــ طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال التقنية

يمكن الحكم على مدى نجاح حاضنة الأعمال في أداء مهمتها بالنظر إلى جملة المؤشرات التالية:[36]

ـــ قدرة الحاضنة على الاستمرار في أداء مهمتها والذي يتحدد أساسا بقدرتها على الحصول على عوائد تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق ربح مشجع على الاستمرار في العمل.

ـــ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من خدمات حاضنات الأعمال.

ـــ عدد المؤسسات المحتضنة التي تخرجت من الحاضنة والتي استطاعت أن تستمر في ممارسة نشاطها بنجاح، خارج الحاضنة، في ظل المنافسة القائمة.

ـــ عدد المنافع والخدمات التي توفرها المؤسسات المتخرجة من الحاضنات لزبائنها وللجمهور بصورة عامة. ويمكن الحكم على ذلك من خلال حجم الإنتاج الذي تحققه هذه المؤسسات ومدى جودة منتجاتها وقدرتها على منافسة بقية المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

ـــ عدد النشاطات المستحدثة بفعل نشاط المؤسسات المحتضنة خلال مرحلة احتضانها أو بعدها، بكل ما يترتب عن ذلك من آثار إيجابية مثل خلق مناصب العمل، توسيع النسيج الصناعي من خلال دعم العلاقات مع المؤسسات الأخرى، توفير عائدات للأطراف المتعاملة مع هذه المؤسسات الناشئة (ضرائب...).

ـــ الأثر الجيد الذي تتركه الحاضنة في محيطها والذي يترتب عنه زيادة مواردها ومساعدة المحيط لها في أداء مهمتها، هذا زيادة على تأثير ذلك في التشجيع على إقامة حاضنات جديدة في نفس مجال عمل الحاضنة أو في مجالات أخرى.

ـــ قدرة الحاضنات على ربط عالم الأعمال بمراكز البحوث...

المحور الثاني:التجربة الجزائرية في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سمح النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في مجال دعم إنشاء المؤسسات الناشئة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، بتشجيع الجزائر على الأخذ بهذا الشكل من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ابتداء من سنة 2003.

وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر هيئتان هما مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. والملاحظ أن هاتان الهيئتان تقدمان تقريبا نفس الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الهيئتان لبطاقة السجل واحدة، وهي استمارة تسمح لتقنيي الهيئتين من التعرف على المشاريع وتوجيهها الوجهة المناسبة.[37] ويمكن تفسير هذا الأمر برغبة المسؤولين الجزائريين الساهرين على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي يمكنها أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[38]

ولقد جاءت تجربة الجزائر في مجال إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بعض الشيء، وهو أمر يمكن رده إلى انشغال الجزائر بقضايا سياسية وبقضايا الانتقال إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالمؤسسات القائمة، من خلال ما يعرف بتأهيل المؤسسات، هذا زيادة على عدم توفر الإطارات القادرة على تسيير حاضنات الأعمال.[39]

وقصد النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بوضع الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي الذي يسمح بإنشاء مشاتل المؤسسات ومراكل تسهيل المؤسسات. وتم في هذا الإطار إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03 ــ 78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي الثاني رقم 03 ــ 79 والمؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل.

أولا: مشاتل المؤسسات (Les pépinières d'entreprises)

أ ــ تعريف مشاتل المؤسسات: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[40]

ولقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أشكال من المشاتل وذلك تبعا لنوع القطاع التي تنتمي إليه المشاريع:

ــ المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بالمشاريع الخدمية. وتجدر الملاحظة هنا إلى ان تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي. فمن جهة نجد أن المحضنة من منظور المشرع الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة، وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى، وهي من ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائم في باقي مناطق العالم.

ــ ورشة الربط: هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرفية.

ــ نزل المؤسسات: هو عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المندرجة في ميدان البحث. هذا المفهوم أقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية.

هذا التمييز بين أشكال مكونات مشاتل المؤسسات قد يعود لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصص داخل المشاتل بغرض تسهيل عمل هذه الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها.

وفي إطار دعم تجربة الجزائر في مجال إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعت سعتوزارةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةوالصناعةالتقليديةإلىإنشاء 11 محضنة فيولاياتالأغواط،باتنة،البليدة،تلمسان،سطيف، عنابة، قسنطينة،وهران،الوادي،تيزيوزو،الجزائر .بالإضافةإلى 04 ورشاتربطفي كلمنالجزائر، سطيف، قسنطينة،ووهران.وفيإطارالبرنامجالتكميليلدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتخصيصمبلغ 04 مليارديناردلدعمقطاعالنموخلالالفترة2005 -2009،حيثسيتمزيادةعددالمحاضنليبلغ 20 محضنة.[41]

ب ــ أهداف ومهام مشاتل المؤسسات

يهدف وجود مشاتل المؤسسات بالجزائر إلى توفير إطار إضافي لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببروزها واستمرارها في ممارسة نشاطها، وذلك من خلال اضطلاع هذه الهيئات بجملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[42]

ـــ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة لفترة زمنية محددة.

ـــ تأجير محلات للمؤسسات. مساحة هذه المحلات تتحدد تبعا لطبيعة المشتلة وحاجة المؤسسة لمزاولة نشاطها.[43]

ـــ دراسة مخططات المشاريع الناشئة العاملة داخل المشتلة؛ وتقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية للمشاريع الناشئة؛

ـــ دراسة مختلف أشكال المساعدة والمتابعة التي تهم المؤسسات الناشئة؛ ومساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها؛

ـــ تدريب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارييها على تقنيات الإدارة والتسيير؛

ـــ دراسة واقتراح الوسائل والأدوات الكفيلة بإنشاء وترقية المؤسسات الوليدة؛

ـــ توفير الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المؤسسات العاملة داخل المشتلة؛ إلى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكذا توفير خدمات الهاتف والفاكس وتوزيع وإرسال البريد وتصوير وطبع الوثائق؛

ـــ توفير الكهرباء، الغاز والماء؛

ـــ وضع برنامج عمل سنوي وعرضه على وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمصادقة عليه.

ثانيا: مراكز تسهيل المؤسسات (Les centres de facilitation)

تعتبر مراكز تسهيل المؤسسات بالجزائر إحدى آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ ـــ نشأة مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد نشأت مراكز تسهيل المؤسسات بفعل التعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (الوزارة السابقة) ومركز المبادرات والبحوث الأوروبية في المتوسط،[44] وهو مؤسسة خاصة لا تهدف للربح. ففي هذا الإطار تولت هذه المؤسسة على تقييم الوضع لإنشاء مركز للتسهيل وورشة مؤسسات في مدينة وهران (موقع البناء...)،[45] إلى جانب إعداد وثيقة عمل تسمح لموظفي مراكز تسهيل المؤسسات باكتساب معرفة في مجال استقبال زوار وتوجيه وتزويد أصحاب المشاريع بالمعلومات التي تسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم. على صعيد ثالث يتولى مركز المبادرات والبحوث الأوروبية في المتوسط تكوين إطارات وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل تأسيس مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاتل المؤسسات بالجزائر.[46]

.بموازاة لهذا تم التعاون ما بين الجزائر و هذا المركز، تم في سنة على إثر زيارة لوفد جزائري لإسبانيا في سنة 2007، إبرام اتفاقية توأمة ما بين مركز تسهيل المؤسسات بوهران والمركز الأوروبي للمؤسسات والإبداع الموجود بفلانسيا (إسبانيا) من أجل تبادل الخبرات في مجال استقبال، توجيه وإيواء ودعم مبدعي المؤسسات، وكذا جمع وبث المعلومات.[47]

على مستوى آخر يسمح هذا النوع من التعاون بتقديم الدعم لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، خاصة خلال مرحلة بدئها في العمل، على غرار الدعم المقدم لمركز تسهيل المؤسسات لمدينة وهران، الذي أريد له أن يكون

مرجعا لبقية مراكز تسهيل المؤسسات ومشاتل المؤسسات التي هي قيد الإنجاز بالجزائر. هذا الدعم يأخذ شكل وضع استراتيجية للتعريف بنشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اختيار الموظفين، إطلاق نشاطات التكوين...

وفي هذا الإطار قامت وزارةالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة والصناعاتالتقليدية بإنشاء 14 ركزتسهيلكمرحلةأولىعلىمستوى 14 ولايةهي الجزائر،بومرداس،تيبازة،البليدة،الشلف،وهران،تيزيوزو،سطيف، قسنطينة،الوادي،جيجل،الاغواط،سيديبلعباس،غرداية.ثمإنشاء 21 مركزفيمرحلةثانيةليبلغعددالمراكز35.[48]

سنعمل في هذه النقطة من هذه الورقة على التعريف بهذه المراكز من خلال التعريف بالخدمات التي تقدمها في إطار أداء مهمتها.

ب ــ التعريف بمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف مراكز تسهيل المؤسسات بأنها مؤسساتعمومية إداريةذاتطابعصناعيوتجاري،تتمتع بالشخصيةالمعنويةوالاستقلالالمالي،وتهدفإلىتطوير ثقافة التقاول من خلال تسهيلإنشاءوتطويرالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة،[49] وذاك بتسريع عملية الإنشاء.

وتتوفر هذه الهيئات على مجلس توجيه ومراقبة يضم ممثل وزير القطاع كرئيس، ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ممثلي مديريات المناجم والصناعة، ممثل غرفة الحرف والمهن، ممثلو المؤسسات المالية، ممثل قطاع الإعلام والاتصال، ممثل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي (ANVERDET).[50]

ج ــ أهداف مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والخدمات التي تقدمها

عموما نجد أن إنشاء مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يرمي أساسا إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل على تطوير ثقافة التقول بشكل يسمح بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وذلك من خلال:

- إيجاد شباك للنظر في احتياجات مبدعي المؤسسات والمقاولين.
- تثمين البحث من خلال خلق إطار لالتقاء أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات التكوين ومؤسسات التمويل إلى غير ذلك من الأطراف المهتمة بوضع مشاريع البحث موضع التطبيق.
- تسريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة اندماجها في الاقتصاد الوطني والدولي.
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- توفير المعلومات الضرورية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

د ــ الخدمات التي تقدمها مراكز تسهيل المؤسسات بالجزائر

تتولى مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطور المشاريع الناشئة. ويمكن تلخيص أهم هذه الخدمات في النقاط التالية:

ــ تقييم المشاريع التي تعرض عليها من طرف المبدعين، والعمل على صياغة انشغالات وطموحات مسؤولي المؤسسات في شكل أهداف عملية. وكذا التأكد من التوافق بين المشروع المقدم والقطاع الذي ينتمي إليه، وكذا التكوين الخاص بمقدم المشروع.

ــ توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار.

ــ تقديم المشورة في مجال التسيير، التسويق، تسيير الموارد البشرية...

ــ دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ــ مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ــ المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لذلك.

ــ مساعدة المستثمرين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم عند تكوين الملف الإداري لمؤسساتهم.

ــ متابعة مسؤولي المؤسسات في مجال التكوين والتسيير.

ــ مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال.

ثالثا: واقع المشاتل ومراكز تسهيل المؤسسات بالجزائر

بالرغم من أن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل بالجزائر يعود لسنة 2003 إلا أن المخطط الوطني لإنشاء مراكز تسهيل المؤسسات ومشاتل المؤسسات عرف تأخرا بسبب عدم استجابة الشركاء الأجانب لطلبات الجزائر في مجال إنشاء هذا النوع من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار نشير أن مركز التحريات والبحوث الأوروبية في البحر المتوسط (Le Centre d'investigations et de recherchesEuropéennes en Méditerranée (Cirem)، وهي مؤسسة إسبانية لا تهدف لتحقيق الربح لم تباشر عملها مع الجزائر إلا خلال سنة 2008. من ناحية ثانية يمكن تفسير تأخر انطلاق مشاتل المؤسسات بالجزائر إلى افتقار الوزارة المعنية إلى الإطارات القادرة على إطلاق مثل هذه المشاريع.

إن إنشاء أول مركز لتسهيل المؤسسات كان بمدينة وهران خلال سنة 2007. وإلى غاية شهر ديسمبر 2011 يكون هذا المركز قد ساهم في تأسيس 20 مؤسسة، في حين أن 22 مؤسسة لأخرى كانت قيد التأسيس، مع العلم أن أغلب هذه المؤسسات تعمل في قطاع النقل، في حين توجد بعض المؤسسات الأخرى أنشئت في المجال الزراعي.[51] بالنسبة لمدينة عنابة تم إقامة مركز تسهيل ومشاتل المؤسسات في مدينة عنابة تم في سنة 2009 إقامة مشتلة مسماة "حاضنة عنابة 2009، وهذا في إطار اتفاقية تعاون ما بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف والمكتب الألماني GTZ.

إن واقع مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات يبين بطء إنشاء هذه الهيئات وتوجه هذه الهيئات، خاصة مراكز تسهيل المؤسسات، إلى تأطير مؤسسات النقل بشكل خاص، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

من ناحية ثانية نجد أن مشاتل المؤسسات وجدت لتوفير محلات لمؤسسي المؤسسات. إلا أن الواقع يظهر بأن مشتلة المؤسسات (حاضنة) بوهران كانت إلى غاية شهر ماي من سنة 2010 يعاني من نقص المحلات. ومنذ تأسيسها في نهاية سنة

2008، لم تتمكن هذه الهيئة، المتواجدة بجامعة محمد بوضياف بوهران، إلا من مرافقة 4 شبان من خرجي الجامعة من مقدمي مشاريع صناعية وخدمية، دون أن تتمكن من أن توفر لهم محلات.[52]

رابعا: شروط نجاح حاضنات الأعمال التقنية بالجزائر في أداء مهامها

يجب القول أن تجربة حاضنات الأعمال التقنية (المشاتل ومراكز الاتسهيل) بالجزائر ما زالت في بدايتها، ومن تم فإن تمكين هذه الهيئات من الاضطلاع بدورها يتطلب توفير جملة من العوامل نلخصها في النقاط التالية:[53]

ــ وجود بحث علمي متحكم في التكنولوجيا بشكل يسمح بتطويعها من أجل تطوير المنتجات والخدمات المتوفرة حاليا والعمل على استحداث منتجات وخدمات جديدة. هذا الأمر يقودنا إلى الكلام عن دور الجامعات ومراكز البحوث في تطوير البحث العلمي بالجزائر.

ــ توفر عقلية المقاول المتميزة بالإبداع والمغامرة وهذا من خلال تنمية هذه الروح من خلال الجامعات والمعاهد.

ــ توفير الجو الذي يسمح بتطور المبادرة الفردية ودعم المؤسسات الناشئة ماليا، إداريا، قانونيا، تكنولوجيا.

ــ المساعدة على إقامة العديد من الحاضنات وخلق تكامل ما بينها من أجل المساهمة في توسيع نشاطها بما يخدم المؤسسات الناشئة. ويجب القول أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على وجود حاضنات أعمال متخصصة في تخريج مؤسسات تستجيب لمتطلبات التنمية حسب المكان والزمان. ووجود مثل هذه الهيئات يتوقف على توفر إطارات عالية التكوين في مجالات وضع خطط المؤسسات، في جوانبها المالية، الإنتاجية، توفير مستلزمات الإنتاج وكذا تأطير اليد العاملة وتسويق المنتجات والترويج لها. إن توفر مثل هذه الإطارات سيضمن لا محالة إدارة الحاضنات بشكل فعال بدءء من حسن اختيار المؤسسات المحتضنة ومرورا بدعم تلك المؤسسات خلال احتضانها وصولا إلى تخريج تلك المؤسسات وضمان متابعتها بعد تخرجها والإطمئنان إلى إمكانية قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية والدولية. ولا بد من القول أن توفر هذا الإطار البشري يقتضي من الحاضنات توفرها على جملة من الإمكانيات التي تسمح بتقديم جملة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة. هذه الخدمات تشمل الإنترنت، الهاتف، الفاكس، خدمات النسخ، الأمن، البريد، وخدمات السكرتارية، والمحاسبة وغير ذلك من الخدمات التي تحتاج إليها المؤسسات المحتضنة.

ــ تمكين هذه الهيئات من التمتع بالدعم الكافي في مختلف جوانبه بالشكل الذي يمح لها بأداء الدور المنوط بها.

من ناحية أخرى نجد أن التعاون بين الحاضنات المحلية والوطنية وحتى الدولية يسمح لهذا النوع من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اكتساب خبرة في مجال الاحتضان.

خاتمة

أظهرت تجربة حاضنات الأعمال التقنية عبر مناطق العالم المختلفة أنها أداة فعالة لدعم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من أداء الأدوار المخولة لها على أحسن وجه. ولا بد من القول أن تمكن حاضنات الأعمال من أداء هذا الدور لا يتم بدون صعوبات، وأحسن دليل على ذلك هو اختفاء العديد من الحاضنات من هذا الميدان وعجز العديد منها على أداء دورها على أحسن وجه. هذا الوضع يقودنا للقول أن أداء حاضنات الأعمال لدورها على أحسن وجه يتطلب

تضافر جهود الجميع، من الدولة إلى الجماعات المحلية مرورا بالجامعات ومراكز البحوث وغير ذلك من الأطراف الممولة لهذه الهيئات.

بالنسبة للجزائر نجد أن التجربة ما زالت في بدايتها وهذا لأسباب عطلت انطلاق هذه الهيئات، منها ما تعلق بانشغال المسؤولين بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم الاهتمام بإنشاء الحاضنات، هذا إضافة إلى عدم توفر الإطارات التي تسمح بإنشاء هذه الهياكل، في وقت تبقى الشراكة الأجنبية في هذا المجال محدودة وتحد من تطور الحاضنات بالجزائر.

إن واقع الحال يبين أن مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات بالجزائر يصطدم بصعوبات عديدة أهمها نقص هياكل الاستقبال ونقص الإطارات القادرة على تسيير هذه الهيئات، ومن تم يجب العمل أكثر على تخطي هذه الصعوبات وربط العمل أكثر بالجامعات ومراكز البحوث.

المراجع

[1]Isabelle Mutin – Quinson; Pépinières d'entreprises: Origines et modes opératoires. DESS "Management du secteur public: collectivités et partenaires". Mémoire soutenu le 09 septembre 2004. PP 08 - 12. Fichier PDF consulté le 08 février 2012.

[2]لقد تعددت المصادر التي تعرضت لتعريف حاضنات الأعمال ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

NBIA: "What is incubators". Site web www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php. Article consulté le .....

- حسين رحيم. نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 168.

- عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي. دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة. ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها". الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة السعودية، 28 - 29 ديسمبر 2002، ص 4,

- زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سبق ذكره، ص ص 230 - 231.

-*www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/pid25430/incubateurs.html*. 29 mai 2011. Article consulté le 06 l02l2012

- أبو القحف، عبد السلام، دراسات في إدارة الأعمال، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001، ص 70.

- *www.expert-comptable-tpe.fr › FinancementsLes incubateurs* pour les *entreprises innovantes* Article consulté le 03/02/2012.

[3]Isabelle Mutin – Quinson; Pépinières d'entreprises: Origines et modes opératoires. DESS "Management du secteur public: collectivités et partenaires". Mémoire soutenu le 09 septembre 2004. PP 22 - 24. Fichier PDF. Consulté le 08 février 2012.

[4]برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة:واقعحاضناتالأعمالالتقنيةفيالجزائر و سبل تغييرهعلىضوءالتجاربالعالمية. عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال. ص 6. الأيام العلمية الدولية حول المقاولتية. 03ـــ 04 ماي 2011. جامعة محمد خيضر. بسكرة. ص 06.

[5]زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2010. بومرداس يومي 18 و 19 ماي 2011. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة امحمد بوقرة. بومرداس. ص 229.

[6]زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص 230.

[7]NBIA: "What is incubators", Voir Site Web: www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php. Article consulté le .....

نقلا عنزايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص 230.

[8] ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي: الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال. "أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة". ص 05.

نقلا عن *eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content. تم الاطلاع عليه في 07 فيفري 2012.*

[9] OCDE; Technology incubators – nurtiring small firms. OCDE.Paris, 1997.P. 15.

نقلا عن زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره. ص ص 232 - 233.

[10] ميسون محمد القواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

elearning.hebron.edu/.../file.../waqii_hadinat_alamal_wadawruha.pdf

[11]أنظر في هذا الشأن: نبيل محمد شلبي: نموذج مقترح لحاضنة أعمال تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم تنميتها". الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، 28 - 29 ديسمبر 2002، ص 28.

[12]محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سبق ذكره، ص 3.

[13]زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[14]fr.wikipedia.org/wiki/**Pépinière_d'entreprises**.Article consulté le 26 l01l2012

[15] ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي: مرجع سبق ذكره، ص 06.

[16]*www.expert-comptable-tpe.fr › FinancementsLes incubateurs* pour les *entreprises innovantes* Article consulté le 03/02/2012.

[17]*fr.wikipedia.org/wiki/Pépinière_d'entreprises*. Op. cit.

[18]Comment marchent *les incubateurs d'entreprises* ? - Terrafemina*www.terrafemina.com › Emploi & Carrières ›* Article consulté le 26 /01/2012

[19]عاطف الشبراوي: تجارب عالمية وعربية لتشجيع الإبداع التكنولوجي. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مراكز البحوث الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، مارس 2002، ص 2.

[20]*www.innovation.public.lu/fr/...entreprise/.../incubateurs/index.html*. Article consulté le 02 /02/2012.

[21] ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي. مرجع سبق ذكره، ص 9.

[22]عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي: مرج سبق ذكره، ص 12.

[23]السنوسي، رمضان ، الذويبي، عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 - 26.

[24]عمر، أيمن علي، إدارة المشروعات الصغيرة. مدخل بيئي مقارن. الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2007، ص ص 107 - 108.

[25]عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال. مفاهيم مبدأية وتجارب عالمية. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص 56 - 58.

[26]الجودر أحمد عبد الرحمان، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة، الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية. دور الإدارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال. صلابة، سلطنة عمان، 10 - 14 سبتمبر 2005، ص 551. ص 562.

أنظر أيضا. الشبراوي، محمد عاطف، ..... WWW.inesco.org

[27]زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 241.

[28]الجودر، أحمد عبد الرحمان علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 553 - 559.

[29]زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 242.

[30]حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[31]المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دليل الحاضنات الصناعية، ص ص 10 - 11.

[32]عاطف الشبراوي، مرجع سبق ذكره ص 53.

[33]السنوسي، رمضان، الذويبي عبد السلام بشير، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص 42 – 43.

[34]أبو قحف، السلام، مقدمة في الأعمال، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 74.

[35]هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 196 - 197.

[36]أنظر في هذا الخصوص كل من:

- عاطف الشبراوي، مرجع سبق ذكره ص ص 64 - 65، نقلا عن زايدي عبد السلام و مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 243.
- ميسون محمد القواسمة. مرجع سبق ذكره، ص 53.

[37]Benkamla Mohamed Abdelaziz. Op. cit. P. 09.

[38]Benkamla Mohamed Abdelaziz Mohamed Abdelaziz. Op. cit. PP 5..

[39]نشير هنا إلى أن الجزائر قامت بتكوين مجموعة من الإطارات المختصة في تسيير مشاتل المؤسسات، في فرنسا في نهاية سنة 2005.
نقلا عن زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 248.

[40]زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 244.

[41]برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[42]زايدي عبد السلام، مفتاح فاطمة. مرجع سبق ذكره، ص 245.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد رقم 13، 2003، ص ص 14 - 17.

[43]برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[44]CIREM: Centre d'initiatives et de recherche européennes en méditerranée.

[45]Benkamla Mohamed Abdelaziz. **Les centres de facilitation des PME, une expérience nouvelle en Algérie**. P. 2. Tiré deLes Journées Scientifiques Internationales sur l'Entrepreneuriat. « Le dispositif algérien d'aide à la création des entreprises : Opportunités et contraintes »*Le 03/04/05 Mai 2011 Université Mohamed Khider, Biskra*.

[46]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، مرجع سبق ذكره.

[47]Benkamla Mohamed Abdelaziz. Op. cit. PP 3 -4.

[48]برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[49]الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 79/03 مرجع سبق ذكره.

[50]المرسوم التنفيذي رقم 03 – 79 المؤرخ في 20/ 02/ 2003 المحدد للطبيعة القانونية، مهام وتنظيم مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[51]Fe.allafrica.com/stories/201112192256.htlm. Algérie; Plus de 42 PME créées depuis 2007 à Oran.
Article consulté le 18/02/ 2012.

[52]www.vitaminedz.com/...pepiniere/Articles_15688_231092_0_1.html
Créée pour héberger les porteurs de projets: La pépinière d'entreprises en panne de locaux.
Article du 16 mai 2010. Article consulté le 18/02/2012.

[53]برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 - 11.